## عن رعب نتنياهو من فقدان حكمه وإرثه

**انطوان شلحت**

تتمثّل واحدة من القناعات الآخذة بالرسوخ في إسرائيل في الآونة الأخيرة في أن الحرب على قطاع غزّة بموازاة القصف المتبادل مع حزب الله في الجبهة الشمالية مع لبنان هما بمثابة أصعب حرب استنزاف عرفتها إسرائيل في تاريخها، من دون أن يظهر أيّ حسم في الأفق، بجانب قناعة أخرى مؤدّاها أن من غير المُجدي التذكير بوعود رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو بشأن «النصر المطلق»، كون الواقع الحقيقي، على المستوى الميداني في الأقل، واضحٌ أمام كل من له عينان، وبوسعه أن يحجّم هذه الوعود. وبالرغم من ذلك، ما زال نتنياهو راغباً في إطالة أمد الحرب، وممتنعاً عن التوصل إلى أيّ تسوية سياسية بشأن «اليوم التالي للحرب»، ومثلما أجمل ذلك المحلل العسكري لصحيفة هآرتس، عاموس هرئيل، لا يوجد في الأجواء العامة أي سبب كي يقبل الجمهور الإسرائيلي مواعظ السياسيين الذين يشرحون له أنه يجب عليه أن يكون متفائماً في ذكرى «الاستقلال» هذا العام التي صادفت أمس الثلاثاء، فهذا العام كان الأكثر صعوبةً وكآبةً في تاريخ إسرائيل. وبناء عليه، لا ينبغي للجمهور الإسرائيلي سوى أن يشعر بالحزن، ويطالب بالتغيير.

ولا يجد جلّ المحللين سبباً وجيهاً لموقف نتنياهو هذا سوى النازع الشخصي الذي يختصر علينا فهم وقائع كثيرة مرتبطة بالحرب وسيرها ونتائجها، ناهيك عن أن من الصعب على نتنياهو أن يبدي مرونةً في مواقفه، في ضوء «معارضة شركائه من اليمين المتطرّف لذلك، وتهديدهم بإسقاط حكومته». ومع أن طلب هؤلاء في «الكابينيت الأمني» الأسبوع الماضي اتخاذ قرار يمنع استئناف محادثات صفقة التبادل رُفض، إلا أن هامش المرونة السياسية المُتاح لنتنياهو ظلّ ضئيلاً.

ووفقاً لآخر ما ظهر في وسائل الإعلام الإسرائيلية، فإن التساؤلات بشأن سياسة نتنياهو مع دمغها بأنها مُعرضة وموبوءة بالنازع الشخصي، بدأت تتسلّل حتى داخل أوساط مؤيدي استمرار العمليات العسكرية للجيش الإسرائيلي في القطاع. كما يمكن استشعارها من خلال تصاعُد قلق عائلات جنود يشارك أبناؤها في العملية العسكرية في رفح، وفي الاقتحامات في كل من جباليا وحي الزيتون. وذكرت تقارير متطابقة أن منظّمات لأهالي جنود بدأت في هذه الأيام بتوقيع عرائض ضد استمرار الحرب، والمطالبة بصفقةٍ سريعةٍ لإطلاق المخطوفين، على الرغم من أن فرصها مشكوك فيها. وحتى اللحظة، لا توجد مظاهر صارخة لرفض الخدمة العسكرية، ولكن استمرار الحرب والشكوك الكبيرة في السياسة والاعتبارات التي توجّهها، يمكن أن تقود إلى ازدياد الرفض، بالإضافة إلى ظواهر رفض توصَف بأنها ما زالت رمادية، وعمليات تهرُّب غير معلنة من الخدمة في الجيش، لأسباب يخفي ظاهرها باطنها وهو الرفض.

قبل أيام معدودة، تصدّت ليراز مرغليت، وهي باحثة متخصصة في مجال «السلوك في العصر الرقمي» من جامعة رايخمان في هرتسليا، لتفسير موقف نتنياهو، فأشارت بدايةً إلى أن نمط سلوكه يشي بأنه ذو شخصية شمولية ورُهابية، وبالنسبة إلى شخصيةٍ كهذه، عندما تواجه أشياء صعبة تكون من ناحيته مثل الموت. وبحسب ما تؤكد، نتنياهو يتملكه الرعب في الوقت الحالي. ورعبه هذا يتمظهر على مستوى الوعي واللاوعي، ففي وعيه يبدو نتنياهو مرعوباً من فقدان حُكمه، ولكنه على مستوى اللاوعي يبدو مرعوباً من إمكان فقدان معنى حياته وسيرته، والذي يرسّخ إرثه. فعلى مدار مسيرته، بنى لنفسه صورة أنه منقذ الشعب اليهودي، وهناك إشارات قوية إلى أنه يؤمن بهذا الأمر قلباً وقالباً، كما يؤمن به قسم كبير من مؤيديه المقرّبين، ولكن هذا المعنى آخذ بالتلاشي عنه رويداً رويداً. وإذا كانت صورة المنقذ ملازمة له في الفترات الماضية فإنها لم تعد كذلك منذ 7 أكتوبر (2023). وفي قراءة هآرتس، يكمن في هذا السبب الأبرز الذي يُحتمل أن يفسّر فقدان التوازن لديه بين حاجاته وتطلعاته الخاصة وبين حاجات الجمهور الإسرائيلي العريض وتطلّعاته.

## سورية.... الخروج من المستنقع

**علي العبدالله**

دخلت العملية السياسية في سورية في استعصاء خانق، على خلفية تمسّك النظام الحرب على قطاع غزّة بموازاة القصف المتبادل مع حزب الله في الجبهة الشمالية مع لبنان هما بمثابة أصعب حرب استنزاف عرفتها إسرائيل في تاريخها، من دون أن يظهر أيّ حسم في الأفق، بجانب قناعة أخرى مؤدّاها أن من غير المُجدي التذكير بوعود رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو بشأن «النصر المطلق»، كون الواقع الحقيقي، على المستوى الميداني في الأقل، واضحٌ أمام كل من له عينان، وبوسعه أن يحجّم هذه الوعود. وبالرغم من ذلك، ما زال نتنياهو راغباً في إطالة أمد الحرب، وممتنعاً عن التوصل إلى أيّ تسوية سياسية بشأن «اليوم التالي للحرب»، ومثلما أجمل ذلك المحلل العسكري لصحيفة هآرتس، عاموس هرئيل، لا يوجد في الأجواء العامة أي سبب كي يقبل الجمهور الإسرائيلي مواعظ السياسيين الذين يشرحون له أنه يجب عليه أن يكون متفائماً في ذكرى «الاستقلال» هذا العام التي صادفت أمس الثلاثاء، فهذا العام كان الأكثر صعوبةً وكآبةً في تاريخ إسرائيل. وبناء عليه، لا ينبغي للجمهور الإسرائيلي سوى أن يشعر بالحزن، ويطالب بالتغيير.

ولا يجد جلّ المحللين سبباً وجيهاً لموقف نتنياهو هذا سوى النازع الشخصي الذي يختصر علينا فهم وقائع كثيرة مرتبطة بالحرب وسيرها ونتائجها، ناهيك عن أن من الصعب على نتنياهو أن يبدي مرونةً في مواقفه، في ضوء «معارضة شركائه من اليمين المتطرّف لذلك، وتهديدهم بإسقاط حكومته». ومع أن طلب هؤلاء في «الكابينيت الأمني» الأسبوع الماضي اتخاذ قرار يمنع استئناف محادثات صفقة التبادل رُفض، إلا أن هامش المرونة السياسية المُتاح لنتنياهو ظلّ ضئيلاً.

ووفقاً لآخر ما ظهر في وسائل الإعلام الإسرائيلية، فإن التساؤلات بشأن سياسة نتنياهو مع دمغها بأنها مُعرضة وموبوءة بالنازع الشخصي، بدأت تتسلّل حتى داخل أوساط مؤيدي استمرار العمليات العسكرية للجيش الإسرائيلي في القطاع. كما يمكن استشعارها من خلال تصاعُد قلق عائلات جنود يشارك أبناؤها في العملية العسكرية في رفح، وفي الاقتحامات في كل من جباليا وحي الزيتون. وذكرت تقارير متطابقة أن منظّمات لأهالي جنود بدأت في هذه الأيام بتوقيع عرائض ضد استمرار الحرب، والمطالبة بصفقةٍ سريعةٍ لإطلاق المخطوفين، على الرغم من أن فرصها مشكوك فيها. وحتى اللحظة، لا توجد مظاهر صارخة لرفض الخدمة العسكرية، ولكن استمرار الحرب والشكوك الكبيرة في السياسة والاعتبارات التي توجّهها، يمكن أن تقود إلى ازدياد الرفض، بالإضافة إلى ظواهر رفض توصَف بأنها ما زالت رمادية، وعمليات تهرُّب غير معلنة من الخدمة في الجيش، لأسباب يخفي ظاهرها باطنها وهو الرفض.

قبل أيام معدودة، تصدّت ليراز مرغليت، وهي باحثة متخصصة في مجال «السلوك في العصر الرقمي» من جامعة رايخمان في هرتسليا، لتفسير موقف نتنياهو، فأشارت بدايةً إلى أن نمط سلوكه يشي بأنه ذو شخصية شمولية ورُهابية، وبالنسبة إلى شخصيةٍ كهذه، عندما تواجه أشياء صعبة تكون من ناحيته مثل الموت. وبحسب ما تؤكد، نتنياهو يتملكه الرعب في الوقت الحالي. ورعبه هذا يتمظهر على مستوى الوعي واللاوعي، ففي وعيه يبدو نتنياهو مرعوباً من فقدان حُكمه، ولكنه على مستوى اللاوعي يبدو مرعوباً من إمكان فقدان معنى حياته وسيرته، والذي يرسّخ إرثه. فعلى مدار مسيرته، بنى لنفسه صورة أنه منقذ الشعب اليهودي، وهناك إشارات قوية إلى أنه يؤمن بهذا الأمر قلباً وقالباً، كما يؤمن به قسم كبير من مؤيديه المقرّبين، ولكن هذا المعنى آخذ بالتلاشي عنه رويداً رويداً. وإذا كانت صورة المنقذ ملازمة له في الفترات الماضية فإنها لم تعد كذلك منذ 7 أكتوبر (2023). وفي قراءة هآرتس، يكمن في هذا السبب الأبرز الذي يُحتمل أن يفسّر فقدان التوازن لديه بين حاجاته وتطلعاته الخاصة وبين حاجات الجمهور الإسرائيلي العريض وتطلّعاته.

نحو التغيير الديمقراطي والاستقرار السياسي والازدهار الاقتصادي.

لم يحصل الاستعصاء دفعة واحدة، بل مرّ بمراحل عديدة من بيان جنيف 1 عام 2012، وتركيزه على تشكيل هيئة حكم انتقالية كاملة الصلاحيات وانتخابات ودستور، وربطه تنفيذ هذه الخطوات بالحوار والشراكة بين النظام السوري والمعارضة، إلى قرار مجلس الأمن 2254 عام 2015 وتكريسه، رغم تعنّت النظام ومراوغاته لتخريب الجهود العربية والدولية لإيجاد حل سياسي للصراع، لمبدأ الموافقة المتبادلة شرطاً لتشكيل هيئة الحكم الانتقالية، إلى سلال ديمستورا الأربع، والغرق في مفاوضات عبثية في اللجنة الدستورية، بدءاً من عام 2019 بجولاتها الثماني من دون إنجاز يُذكر، مروراً بجنيف 2 عام 2014 ومسار أستانة بدءاً من عام 2017 بجولاته الـ21، آخر جلسة عقدت في يناير/ كانون الثاني 2024، ومؤتمر الحوار الوطني السوري في سوتشي عام 2018، وصولاً إلى مؤتمر بروكسل الثامن للدول المانحة عام 2024 وما عكسه من سيطرة الإحباط ليس على مداخلات ممثلي المعارضة ومنظمّات المجتمع المدني السورية فقط، بل وعلى كلمات وفود الدول المشاركة بما في ذلك كلمة ممثل القوة العظمى، الولايات المتحدة، وممثلي دول الاتحاد الأوروبي. تكرّس الاستعصاء بفعل التنافس المحموم بين القوى الإقليمية والدولية المذكورة أعلاه بعد نزولها بجيوشها وميليشياتها على الأرض السورية واستقطابها واستتباعها قوى محلية وزجّها في معارك بالوكالة للتأثير في توازنات القوى الميدانية؛ وبسطها سيطرتها على مساحات منها وإقامة سلطات أمر واقع عليها؛ تقسيم سورية عملياً، لفرض شروطها وحل الصراع بالصيغة المناسبة لمصالحها. وقد زاد تصاعد التنافس بين القوى العظمى، الولايات المتحدة وروسيا والصين، عالمياً وانعكاسه على الساحة السورية تعقيد الموقف وجعل إمكانية التحرّك نحو حل سياسي للصراع في سورية وعليها مرهوناً بتطوّرات هذا التنافس وتحوّلاته في أكثر من ساحة وإقليم، أوكرانيا تايوان، أرمينيا، جورجيا وآسيا الوسطى والشرق الأوسط والقطبين الشمالي والجنوبي، وبنجاح هذه القوى في عقد اتفاقات وتسويات حول ملفات ساخنة بينها، ما جعل التحرّك المحلي لإيجاد حل سياسي بغياب تحرّك دولي فاعل صعباً إن لم يكن مستحيلاً. يمكن الاعتبار من فشل التحرك العربي، لإيجاد حل سياسي عبر البية خطوط مقابل خطوط، لأنه لم يحظ بمباركة دولية شاملة.

وقد كان لافتا أن تجري في هذا المناخ الإقليمي والدولي المعقّد والسلبي محاولات سورية معارضة لإطلاق حراك جديد عبر دعوة المواطنين السوريين إلى الالتفاف حول مبادئ محدّدة ودفعهم إلى التوافق على مخرج سياسي يحظى بإجماع وطني شامل، وثيقتا المناطق الثلاث والمبادئ الخمسة اللتان أعلنتا أخيراً، بتجاهل تام للشروط الموضوعية المطلوبة لتسويق أي خطة ونجاحها، ما يعني مجانية المحاولة وتضييع الجهود سدى.

**يستدعي المنطق والحصافة من قوى المعارضة السورية ومثقفيها مراعاة الشروط الذاتية والموضوعية للنجاح**

يستدعي المنطق والحصافة من قوى المعارضة ومثقفيها مراعاة الشروط الذاتية والموضوعية للنجاح وعدم التوهم والقفز نحو استنتاجات مضلّلة على خلفية بيانات التأييد والانضمام الصادرة باسم قوى مجهولة الحجم والتأثير، لأن العبرة بالفعل على الأرض، لا بالبيانات والحِمل الثورية، والبدء من نقطة عملية هدفها المحافظة على جمر الثورة متّقداً تحت الرماد، عبر ترميم المشروع الوطني السوري بالعمل على تخليصه مما علق به في العقد الأخير من شوائب وتشوهات، نتيجة انعدام استراتيجية واضحة تحكّم تحرّك الثورة ومؤسّساتها السياسية والميدانية، وعدم اعتماد التفكير والتخطيط الجماعي والعمل المؤسّسي المنظم والمدروس، وافتقارها إلى مرونة سياسية وميدانية تراعي التطورات والتغيرات المحلية والإقليمية والدولية، وسيادة عقلية الارتجال والتجريبية، والممارسات الشائنة التي قامت بها الفصائل المسلحة وسلطات الأمر الواقع بتعدّيها على المواطنين وحقوقهم بالقتل والخطف والتعذيب ومصادرة الأملاك ونهب الأرزاق، وتحويل المقاتلين إلى مرتزقة في ليبيا وأرمينيا والنيجر، وانعكاسها السلبي، بل شديد السلبية، على صورة الثورة والثوار وتآكل تأييدهما بين المواطنين الذين كفروا بالثورة والتغيير على خلفية ما عانوه من قهر وذلّ وجوع. أول خطوة على طريق عملية «الترميم» هي الشفافية ومصارحة السوريين بشكل عام ومواجهة الثورة بشكل خاص بما جرى والاعتراف بالأخطاء والتقصير الكبير الذي حصل.

صحيحٌ أن الظروف الذاتية والموضوعية التي حكمت مسار الثورة من أجل التغيير الديمقراطي، من هيمنة النظام الأمنية والاقتصادية عقوداً، إلى ترهّل الأحزاب والقوى السياسية المعارضة، إلى التوجّه الإقليمي والدولي لتكريس الاستقرار على حساب الحريات والعدالة والمساواة، مروراً بعفوية الثورة والتحرّك السياسي والميداني على قاعدة رد الفعل، قد ساهمت في إخفاق محاولة الثوار تشكيل بديل مقبول للنظام، بالرغم من وجود عشرات الأحزاب والكيانات والمنظمات المدنية والتكتلات السياسية والشخصيات النافذة، وفي خسارة الثورة الدعمَين العربي والدولي، فأبقاء جمر الثورة متّقداً تحت الرماد يستدعي البدء بمراجعة شاملة ودقيقة لمسيرتها في العقد الماضي، وأدبياتها السياسية وممارساتها العملية، ونقد مكامن الخلل والرؤية الوطنية الناقصة التي قادت التحرك الثوري نقدا جوهرياً، جدّيا ومسؤولا، وتحديد الرؤية البديلة بدلالة مصالح الشعب السوري والتغيير الوطني الديمقراطي وتحديد الأهداف الواقعية والممكنة، فالمراجعة النقدية الحقيقية، الجادّة والمسؤولة، والاعتراف بالأخطاء الفردية والجماعية ضرورية لاسترجاع الثقة وتمتين الروابط اللازمة لحسن سير العمل مستقبلا. انطلاقا من ذلك، التبرم من النقد أو استنكاره، الذي تروّجه القوى السياسية المهيمنة، وبعض مثقفي المعارضة، غير منطقي، ويضرّ بفكرة السياسة بربطها بإرادة القائد، أو القيادة، والالتفاف على دور المواطنين وحقهم في المشاركة في اتخاذ القرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي وتحديد المطالب والأهداف الوطنية.

(كاتب سوري)

## جورج فلويد وأهل غزّة

**فارس الخطاب**

أثارتْ وحشيةُ تعامل أحد ضباط رجال الشرطة في مدينة مينابولس، أكبر مدن ولاية مينيسوتا الأميركية مع المواطن الأميركي ذي الأصول الأفريقية جورج فلويد (46 عاماً)، والتي سبّبت وفاته في 25 مايو/أيار 2020 ردودَ أفعال وتظاهرات داخل الولايات المتحدة الأميركية، وصلت إلى دول عديدة في العالم؛ مثل حراك «حياة السود مهمّة» (BlackLivesMatter).

لم تكن القضية لتتّخذ أبعادها التي أخذتها بسبب مقتل رجل في أميركا على يد شرطي، فهو أمر إعتيادي في الكثير من الولايات الأميركية؛ لكنها كانت الأكثر تقاطعاً مع حقوق الإنسان وأوّل هذه الحقوق «الحق في الحياة»، ولأنّ الحادثة صُوّرت تصويراً عرضياً من شابة صغيرة أثناء مرورها بموقع الحادث، لأنّها وكما ذكرت للشرطة ووسائل الإعلام لاحقاً، رأت رجلاً مرعوباً يتوسّل الشرطي لإنقاذ حياته بقوله «لا أستطيع التنفس».

مقتل فلويد، لم يؤدّ فقط إلى موجةٍ عالميةٍ من الاحتجاجات ضدّ العنصرية، بل شهد تضامنَ كلّ طبقات المجتمع من السياسيين والفنانين والرياضيين، واشتعلت وسائل التواصل الاجتماعي بحملات «الدعوة إلى العدالة في القصاص من قاتل فلويد» و«حياة السود مهمة» وغيرها. لكن الأهم هو بيان الرئيس الأميركي، باراك أوباما، على صفحته عبر منصّة إكس (تويتر حالياً): «أنّ ما حدث لا ينبغي له أن يكون طبيعياً في أميركا 2020، وإذا أردنا أن ننشّأ أطفالنا في بلد يرقى إلى مستوى المثل العليا، فإننا نستطيع القيام بعمل أفضل، بل يتحتّم علينا». أمّا الرئيس جو بايدن، المُنتخب في نوفمبر/ تشرين الثاني 2020، بعد حادثة مقتل فلويد، وخلال محاكمة قاتله، فقد قال على صفحته الرسمية عبر منصّة إكس، إنّه «لا ينبغي أن يكون أحد فوق القانون»، قضيّة جورج فلويد (2021-2020) ليست عن تاريخنا الحالي ببعيد، لكن الفارق الأخلاقي والقيمي كبير جداً؛ فالعالم، كلّ العالم، شاهد كيف تعاملت عملية قتل شعب كامل وتدمير كل قدرات وإمكانيات حقّه في الحياة، بعد تعرّض، وما زال لأعنف عمليات الإبادة ما بعد الحرب العالمية الثانية وأقواها، كلفته تدمير أكثر من 70 في المائة من البنية التحتية للقطاع.

طيلة العمليات العسكرية التي قامت بها إسرائيل بعد عملية طوفان الأقصى في السابع من أكتوبر/تشرين الأول 2023، ورغم خروج الملايين من شعوب العالم من أقصاه إلى أقصاه، مطالبةً بإيقاف قتل المدنيين الفلسطينيين، ورغم نقل وسائل الإعلام عمليات الإبادة الإنسانية التي جرت، وما زالت، على مدار الساعة، بما جعل من عمليات إدانة إسرائيل في المحكمة الجنائية الدولية واضحة كالشمس، إلّا أنّ الرئيس الأميركي ورؤساء دول أوروبية تمسّكوا بتوصيف واحد وهو «حقّ إسرائيل بالدفاع عن نفسها»، واستدّنوا بالضرورة حقّ الفلسطينيين في قطاع غزّة من هذه الحياة، بل خرجت أصوات من مراكز صنع القرار في بعض هذه الدول لمحاسبة حكّام الجنائية الدولية الذي أقرّوا إدانة تل أبيب بجريمة الإبادة الجماعية، حقّ الحياة لا معنى له عندما يكون أيّ طرف في مواجهة دولة الاحتلال، ليس فقط خلال الحرب الحالية ضدّ قطاع غزّة، بل في كلّ ما يمتّ إلى هذا المعنى في جميع جوانب الحياة وكينونتها، وكأنّ الاحتلال تهديد الولايات المتحدة بوقف تمويل الأمم المتحدة، حال انضمام دولة فلسطين إلى المنظمة الدولية من دون موافقة وأشنطن المسبقة، بحسب السفير ورئيس بعثة الجامعة العربية لدى الأمم المتحدة، ماجد عبد الفتاح. ورغم اعتماد الجمعية العامة للأمم المتحدة بغالبية ساحقة، أي 143 صوتاً مؤيداً لقرار يُوصي مجلس الأمن بإعادة النظر في عضوية فلسطين إيجابياً، إلّا أنّ واشنطن وإسرائيل هما 7 دول أخرى رفضوا القرار واعتبروه «انتهاكاً واضحاً لميثاق المنظمة». إنّ فلسطين بشعبها صاحب الأرض متّهم الآن من ممثل الولايات المتحدة في الأمم المتحدة بأنّه «شعب لا يملك الأرض وفاقد للسيادة وليس لديه أجهزة تنفيذية وتشريعية تؤهله إلى أن يكون دولة»، فكيف لمثل أحكام كهذه جائرة أن تسمح باستقرار المنطقة وإفشاء السلام فيها، إذا كان مغتصب الأرض والرافض إعادتها إلى أصحابها بموجب قرارات مجلس الأمن الدولي لعام 1967، يتمتّع بأرض ليست أرضه، ويتباهى بقتل الآلاف من سكانها الأصليين، ويزحف بمستوطنيه نحو المناطق الشحيحة بما يمتّ إلى هذا المعنى في بلدانيه الخمسة في مناطق تتنفس عبر شروط دولة الاحتلال، ولا يسمح لها بالتواصل مع العالم إلّا من خلال ما تسمح به تل أبيب.

(كاتب عراقي مقيم في لندن)

**حق الحياة لا معنى له عندما يكون أيّ طرف في مواجهة دولة الاحتلال الإسرائيلي**

## «تكوين» والجدل في السلفية والنهضة

**سامر خير احمد**

رفعُ المستوى الفكري العام في المنطقة العربية هو الهدف الذي قال يوسف زيدان إنه غاية «مؤسسة تكوين الفكر العربي»، في الفيديو التوضيحي الذي بثّه عبر «يوتيوب» من بيته بالإسكندرية المؤسّسة من خلال إعادة بناء المفاهيم والتصوّرات العامة كما قال زيدان، وكما يقول موقعها على الإنترنت بوضوح «عبر فتح آفاق الحوار والتحفيز على المراجعة النقدية وطرح الأسئلة حول المسلّمات الفكرية».

وهكذا، يمكن تصنيف الهجوم على مؤسّسة تكوين في اتجاهين: أحدهما يخشى خطاباً مغايراً للخطاب الإسلامي السائد، يؤثّر عليه ويغيّر في قبوله لدى الناس، فذهب ساخراً إلى تحريف اسم المؤسّسة إلى «تكوين الملحدين»، معتبراً تغيير المفاهيم الإسلامية السائدة نشراً للإلحاد. والثاني يشكّك في غايات القائمين على المؤسّسة، إذ يعتبرهم أبواقاً للسلطة، معادين للعروبة، لا للإسلام وحسب، ساعين إلى التخلّي عن الأهداف القومية السائدة، وفي مقدّمها الحقّ العربي في فلسطين.

وإذا كان الاتجاه التشكيكي الأول معروفاً وواضحاً في خطابه، سواء من التيارات السلفية أو من الأزهر الذي قال أمين عام هيئة كبار العلماء فيه، عباس شومان، إن الكثير، لأنه، من وجهة نظر المشكّكين، ليس معقولاً أن تجتمع في مجلس الأمناء تلك الشخصيات التي اشتهرت بنقد الأفكار الدينية السائدة، من دون أن يكون الدين موضوعها الرئيس، وهم الثاني لا تكمن مشكلته مع «تكوين» في إثارة النقاش حول المفاهيم السائدة بحدّ ذاته، وإنما في الغايات التي يتصوّر أنها مُضمرة من ذلك، معتبراً أنها استهداف ثقافة الأمة وحقوقها ومشروعها، تحت غطاء تطوير الفهم الديني، فمثلاً حين يثار النقاش حول حقيقة وجود المسجد الأقصى في القدس، أو صدفية حادثة معراج النبي محمد من القدس، كما فعل بعض شخصيات مجلس الأمناء سابقاً في نشاطهم الثقافي والإعلامي، فإن الأمر ليس تنويراً للعقل بشأن المرويات التاريخية والدينية بالنقاش المنطقي، وإنما هو استهداف لتمسّك الأمة بثقافتها وسرديتها التي تبني عليها حقوقها.

(كاتب من الأردن)

## سوريون في بحر حسن نصر الله

**ارنست خوري**

لا يبالغ معارضو حزب الله حين يصفون أمينه العام حسن نصر الله بأنه المرشد الأعلى للجمهورية اللبنانية. لا بل يسرّ الوصف المذكور مشايعيه، ويرسم ابتسامة اعتزاز على ثغورهم ويجعلهم يفركون أيديهم في انتظار تحوّل المنصب المجازي ذاك إلى موقع رسمي ينص عليه الدستور يوماً طال انتظاره. وإن كان «المرشد الأعلى» الأصلي يمارس صلاحيات المطلقة في إيران منذ 46 عاماً، فإنه في لبنان يشق طريقه ببطء المتأني منذ عقدين ونيّف، لكي يصل إلى هدف إقامة دولة إسلامية في هذا البلد، جاهر نصر الله نفسه برغبته في إنشائها، وذلك في مقابلة شهيرة أجراها معه السياسي والصحافي المغتال جبران تويني من ضمن برنامج «رئاسيات» على شاشة تلفزيون «أل بي سي» المحلي في سبتمبر/ أيلول 1995. لكن بما أن إقامة دولة إسلامية في لبنان قصة شديدة التعقيد ونجاحها غير مضمون، يصبح إحكام القبضة على كل مفاصل البلد مهمة لا تقل أهمية عن تلك الرغبة السامية. والسيطرة على كل شيء تقريباً، بالسلاح والترهيب والتهديد والغلبة والحروب وغسل الأدمغة، تحقق نجاحات بالمَرَق للحزب ولمشروعه ولرعاته، وإخفاقات بالجملة للبلد ولرفاهيته ولاستقراره ولاقتصاده ولتنوّعه ولنموذج ثقافي منفتح على العالم لطالما انتمى إليه، ولحريات، ولانتظام علاقات جماعاته الأهلية. والحال أن منع أغاني فيروز في كليات الجامعة اللبنانية (الحكومية الوحيدة) التي يسيطر عليها حزب الله وحظر تدريس أصناف من الفن التشكيلي في كليات الفنون الجميلة، لا يقل خطورة عن باقي أشكال فرض الحزب غلبته، توريطاً للبلد في حروب مع إسرائيل، ومشاركة في قتل السوريين إلى جانب نظام الأسد وحكّام طهران، وجعل لبنان في موقع المعزول إقليمياً ودولياً. بلدٌ علاقات جماعاته وطوائفه في اشتباك دائم، لا بسبب سلاح حزب الله فحسب، لكن لذلك السبب في الدرجة الأولى وقبل أي سبب آخر.

منذ سبعة أشهر أعفانا حسن نصر الله ومساعدوه من الخطابات الخارجة عن سياق الحرب التي فتحها الحزب مع إسرائيل في الثامن من أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، «إسناداً لغزة»، كما يقولون ويريدوننا أن نردد معهم ببيغائية لتبرير توريط البلد في حرب مدمرة لن تخفف الأذى عن الفلسطينيين، ولن تحقق إلا سرقة الاهتمام العالمي من الإبادة الحاصلة هناك. لكن فترة السماح انتهت، فاستعاد نصر الله، في خطابه أول من أمس الاثنين (13 مايو/ أيار)، موهبة إصدار «أمر اليوم». والأمر هذه المرّة يتعلق بإنجاز مهمة بدأت قبل 12 عاماً، في سورية، حيث شارك الحزب بفعالية في قتل المنتفضين ضد نظامهم الدموي. وصل إلى لبنان مئات آلاف الهاربين من الجحيم الأسدي، يتسابق لبنانيون من جميع الطوائف والمناطق من دون استثناء على مطاردتهم واحتقارهم واستعراض عنصريّتهم المقرفة (ككل العنصريات) ضدهم وقد أصبحوا الفئة الأضعف من المقيمين في هذا البلد، حتى أضحوا يتمنون لو كانوا لاجئين فلسطينيين هناك. ومن انتظر كلاماً من نصر الله يوظف فيه نفوذه وسطوته لوقف مسلسل اضطهاد السوريين في لبنان، لم يسمع منه إلا دعوة لفتح البحر وأعماقه لهم، لكن «بإرادتهم وبغطاء وطني». ومع أن قراءة نص الخطاب لا تعبّر عن فداحة مضمونه، إلا أنه وجب اقتباس بعض من حرفيته: «الجمعيات المموّلة من الأوروبيين والأميركيين تمنع النازحين السوريين من العودة إلى بلدهم (...). يجب أن نحصل على إجماع لبناني لفتح البحر أمام النازحين السوريين بإرادتهم بدلاً من تعريضهم للخطر عبر الرحيل عبر طرق غير شرعية وهذا يحتاج لغطاء، وطني (...). عندما يُتخذ قرار كهذا، كل الغرب والأوروبيون سيأتون إلى لبنان ويدفعون بدل المليار 20 مليارا». حكمة المرشد الأعلى إنسانية للغاية: نحتل سورية ونُدمّرها. نصوّر ناسها الراغبين بالعيش أحراراً دواعش لا يليق بهم إلا القتل. يعلق بعض الناجين منهم في لبنان. نيأس من حثهم على فضيلة الانتحار من خلال العودة إلى سورية. نفتح لهم أبواب البحر، يغرقون في أعماقه لكن «بغطاء وطني»، ثم نقول للعالم: هذا ما جنته أوروبا وأميركا علينا.

## الحلال والحرام في عقيدة إيران النووية

**مروان قبلان**

تزايدتْ في الآونة الأخيرة التصريحات الإيرانية التي تتحدّث عن احتمال توجّه النظام إلى تغيير عقيدته النووية، وآخرها ما جاء على لسان كمال خرازي، كبير مستشاري المرشد، علي خامنئي، ومن القريبين إلى تفكيره. وعقيدةُ إيران النووية تحدّدها، بحسب النظام، فتوى أصدرها خامنئي عام 2010، وحرّمت «شرعًا» إنتاج أسلحة نووية أو حيازتها، كونها أسلحة دمار شامل لا تسمح «أخلاقيات» النظام الإيراني بها. المفارقة أنّ الفتوى جاءت بعد صدور قرار مجلس الأمن رقم 1929، والذي فرض عقوبات غير مسبوقة على إيران دفعتها في نهاية المطاف إلى فتح منشآتها النووية أمام فرق التفتيش الدولية بموجب اتفاق تمّ التوصّل إليه على مرحلتين: الأولى في جنيف عام 2013 والثانية في فيينا عام 2015. إلغاء الفتوى المُشار إليها يعني أنّ إنتاج سلاح نووي أو حيازته يمكن أن تغدو «حلالًا»، إذا توافرت شروطه التي أشار إليها خرازي، وعلى رأسها «تعرض إيران لتهديد وجودي» (يقصد بذلك النظام، على الأرجح). بعيدًا عن البروباغندا، يبدو واضحًا من تصريحات خرازي، وقبله قائد قوّة حماية المنشآت النووية الإيرانية، أنّ القلق باتَ يستبدّ بإيران إزاء التحدّيات التي تعاظمت بعد اصطدام العسكري المباشر الأوّل، وغير المتوقّع بين إسرائيل (والتحالف الأمني الإقليمي- الدولي الذي استنفر لمؤازرتها الأخيرة). اللافت أنّ تلميحات إيران إلى احتمال تغيير عقيدتها النووية جاء، معطوفًا على تصريحات تطلقها روسيا منذ مدّة بالاتجاه نفسه (من دون فتوى طبعًا) وتعكس في كلتا الحالتين شعورًا حقيقيًا بالتهديد في ضوء الضعف البادي في قدرات البلدين التقليدية.

وتشهد إيران منذ الكشف عن وجود برنامج نووي سرّي لديها مطلع عام 2003 نقاشًا مستمرًا حول ما إذا كان الحصول على سلاحٍ نوويٍ يمكن أن يسبّب هجومًا عليها لم يمنعه (حرام لم حلال). ويذهب تيارٌ يمثّله خصُوصًا الحرس الثوري، ودوائر فكرية وسياسية مرتبطة به، إلى أنّ الخيار النووي يمثل ضمانة النظام الوحيدة في مواجهةِ التهديدات الخارجية. ويرى هؤلاء أنّ استخدام الغرب قوّة لإطاحة نظامي الرئيسين صدام حسين ومعمر القذافي ما كان ليحصل لو امتلك النظامان سلاحًا نوويًا. بعكس كوريا الشمالية الذي دفع امتلاك نظامها سلاحًا نوويًا الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب، إلى اختيار الدبلوماسية في التعامل معها وبنديّة. وأمّا ما يخص هذا التيار فيرتبط دفعه إلى خيار نووي أيضًا برؤية إيران لنفسها باعتبارها دولة إقليمية لا تقلّ أهميةً عن باكستان والهند (القوتان النوويتان الجارتان). التيار الآخر في النظام الإيراني، وإن كان يتفق مع القول إنّ إيران تستحقّ أن تكون بحكم مكانتها وأهميتها قوّة نووية، إلّا أنّه يرى أنّ ذلك لن يُحقّق لها الأمن الذي تنشده. على العكس، سوف يدفع امتلاك إيران سلاحًا نوويًا المذابح إلى عزلها ومحاصرتها وتحويلها إلى كوريا شمالية أخرى، ما يزيد الفجوة بين الدولة والمجتمع وقد ينتهي الأمر بثورةٍ، بمعنى حصول السيناريو الذي يسعى أنصار السلاح النووي إلى تجنّبه، وهو سقوط النظام. إنّما من الداخل. وما بين التيارين اختار المرشد موضعًا وسطًا يتمثّل في الدفع باتجاه وصول إيران إلى «دولة عتبة نووية»، أي امتلاك القدرة على إنتاج سلاح نووي، إنّما إبقاء الأمر رهن قرار سياسي بخصوص إنتاجه فعليًا.

ويبدو أنّ إيران تتّجه فعلًا نحو هذا الوضع، مستغلةً غياب الرقابة الدولية بعد انهيار الاتفاق النووي، عبر زيادة مستوى التخصيب (وجدت الوكالة الدولية للطاقة الذرية آثار يورانيوم مخصّب بنسبة 83 في المائة في عدّة مواقع إيرانية قبل عامين). التصريحات الإيرانية بشأن إمكانية تغيير عقيدتها النووية تشير إلى أنّ إيران ربّما تستعد لإعلان نفسها قوّة نووية تحسبًا للترتيبات التي تحاول واشنطن فرضها في المنطقة والعالم في ضوء حربي غزّة، وأوكرانيا، وسياسات احتواء الصين وتصعيد الهند.

## هل تسقط أسطورة «معاداة السامية»؟

**علي انوزلا**

مفهوم الأسطورة هنا للدلالة على أنّ «معاداة السامية» استُعملت ضمن أساطير أخرى مؤسِّسة للعقيدة الصهيونية. ولفهم أهمية هذه الأسطورة التي قامت عليها السردية الإسرائيلية لا بد من العودة إلى بداية ظهور هذه «التهمة» التي تُستعمل «سلاحا فعّالا» لإخراس كل صاحب فكر منتقد للصهيونية ولإسرائيل ولسياساتها وساستها، وهي التهمة الجاهزة التي يُحاكم بها مناهضو جرائم إسرائيل في غزّة، وتُشهر باستمرار في وجه الغضب الشعبي الهائل ضد إسرائيل الذي يجتاح جامعات العالم، بل أيضاً ضد كل الأصوات التي تجرؤ على انتقاد إسرائيل. لكن الحرب الإسرائيلية على غزّة، وردود الفعل العالمية ضد الجرائم التي يرتكبها الجيش الصهيوني يوميا ضد الفلسطينيين في طريقها إلى إح

# السودان في مهب حرب شاملة

**عائشة البصري**

يعيش السودان على وقع معارك مشتعلة على عدة جبهات من الخرطوم وأم درمان إلى دارفور وكردفان. عقب معركة طاحنة في ولاية شمال كردفان، وسط البلاد، سقط خلالها مئات من مقاتلي الجيش وقوات الدعم السريع في السادس من مايو/ أيار الجاري، قال قائد الجيش السوداني، الفريق عبد الفتاح البرهان، إنه «لا مفاوضات ولا سلام ولا وقف إطلاق نار إلا بعد دحر قوات الدعم السريع والخلاص منها». اختزال الحرب في مواجهة بين الجيش و«الدعم السريع» تشخيص خاطئ، بل ومضلّل، فقد تجاوزت الحرب الطرفين بعدما أقحما فيها قبائل بأكملها وحركات مسلحة ومليشيات قبلية وأخرى جهادية، حتى أصبح الحديث عن القضاء على «الدعم السريع» يعني حتما شن حرب أهلية ضد حواضن قواته القبلية، خاصة في دارفور وشمال كردفان. ولربما هذا ما قصده الفريق أول ياسر العطا بقوله إن الجيش لن يركع لـ«قوى الشر» و«عرب الشتات» حتى لو استشهد 48 مليون سوداني، في إشارة إلى التضحية بالشعب السوداني بأكمله من أجل القضاء على «الدعم السريع». تتّضح في إقليم دارفور صورة تعقيدات هذه الحرب. وفي مدينة الفاشر تحديدا، عاصمة شمال دارفور، يحبس اليوم أزيد من 1,5 مليون مدني أنفاسهم أمام الحصار الذي يفرضه عليهم تحالف يضم آلافاً من مقاتلي الدعم السريع وقبائل عربية مدجّجة بالسلاح تتأهب لاجتياح المدينة لاستكمال السيطرة على آخر ولايات دارفور الخمس، وأكبرها. يجد المدنيون أنفسهم محاصرين مرّة أخرى بين مطرقة تحالف الدعم السريع وسندان تحالف الجيش مع حركات مسلحة ومليشيا «مجلس الصحوة الثوري» وقبائل غير عربية تستعد بدورها داخل المدينة لمنع سقوطها الذي قد يسقط معه الجيش وحلفاؤه.

في تقرير صدر عن فريق الخبراء المعني بالسودان في 15 يناير/ كانون الثاني 2024 (S/2024/65)، عملاً بقرار مجلس الأمن 1591 لعام 2005، القاضي بمراقبة حظر الأسلحة في دارفور، رصد الخبراء ما سمّوها «ملشنة» القبائل عبر تسليح أبنائها وتجنيدهم على أساس «عرقي» من القوات المسلحة والدعم السريع في دارفور. ولكن تسليح المجتمع السوداني ليس أمراً جديداً، بل يقترن بعقود من تفويض قادة الدولة ممارسة العنف الشرعي إلى مواطنين ومليشيات أنشأوها على أساس إثني أو أيديولوجي، ورعوها حتى تغوّلت (أقواها الدعم السريع)، على الدولة ذاتها، فإذا كان وجود الدولة، بحسب عالم الاجتماع الألماني ماكس فيبر، يقترن، في جوهره، باحتكار أجهزتها استخدام القوة الشرعية في منطقة ما، فقد بدأت الدولة السودانية في التآكل في مطلع الثمانينيات، حين زرعت حكومة جعفر النميري بذور تسليح القبائل العربية بتسليحها قبيلة المسيرية (المراحيل)، بدعوى حماية ماشيتهم خلال ترحالهم شمالاً وجنوباً، وتواصل تسليح المواطنين للدفاع عن أنفسهم ضد هجمات الحركة الشعبية مع حكومة الصادق المهدي، إلا أن تسليح القبائل العربية تحوّل في عهد عمر البشير إلى استراتيجية تقوم على تجنيد المليشيات على أساس انتمائها القبلي والعرقي والأيديولوجي لخوض حروب بالوكالة ضد المواطنين (المتردّدين)، على نحو انتهى بإضعاف الجيش النظامي، حتى أصبح جيشا بلا مشاة، وتغوّلت مليشيا الدعم السريع على القوات المسلحة والدولة بعد أن أصبحت جيشاً موازياً.

لم تتعظ المؤسّسة العسكرية من عواقب ملشنتها المجتمع التي تسبّبت في حروب أهلية لا نهاية لها طوال حكم ما زال يدوم منذ أزيد من نصف قرن، فيما لم يتعدَّ الحكم المدني عشر سنوات. ويؤكّد تقرير الخبراء أنه منذ ظهور توترات بين الجيش والدعم السريع في مطلع 2023، جنّد الجيش آلاف المقاتلين من قبائل الزغاوة والفور والمساليت والبرتي غير العربية لتدافع عن نفسها «ضمنيا ضد العرب والدعم السريع». وأعلنت حركة تحرير السودان

> لم يتّعظ الجيش من خطايا نظام البشير، وراح يخاطر مرّة أخرى باستنفار المدنيين وتسليح أفراد وقبائل ومليشيات جديدة تحت مظلّة «المقاومة الشعبية»

> انتشرت شرائط فيديو تظهر جنوداً من الجيش يحتفلون بقطع رؤوس القتلى وإخراج أحشائهم في مشهد داعشي ينذر بالأسوأ

فصيل مني مناوي، وحركة العدل والمساواة بقيادة جبريل إبراهيم، انحيازهما أيضا للجيش في تطوّر اعتبره كثيرون دفاعا عن قبيلة الزغاوة التي تتحدر منها الحركتان اللتان لم تحرّكا ساكنا حين كانت قوات «الدعم السريع» ترتكب أبشع المجازر في مدينتي الجنينة وزالنجي ضد أبناء قبيلة المساليت غير العربية. وفي حشد قبلي آخر، أعلن رئيس «مجلس شورى قبيلة الزغاوة» صالح عبد الله أحمد بحر الانضمام إلى الجيش، داعيا أبناء قبيلته إلى «دحر مرتزقة عرب الشتات» ضد من سماهم «الخونة والمحتلين». وانتشار مثل هذا الخطاب الذي يصوّر الصراع حرباً بين العربي «الدخيل» والسوداني «الأصيل»، مؤشّر خطير إلى خروج الحرب من دائرة القتال بين الجيش و«الدعم السريع» إلى اقتتال قبلي على أساس إثني.

اللافت أيضا أن تحالف الجيش مع قبائل غير عربية لقّبت بـ«الزرقة»، في وصف تمييزي يشير إلى شدّة سواد بشرة أبنائها، يبدو «غير طبيعي» بالنظر إلى تحالف الحكومات التي تعاقبت على السودان منذ الثمانينيات مع قبائل عربية بالأساس في حروب «التمرّد» التي خاضتها في جنوب السودان، وجبال النوبة والنيل الأزرق ودارفور ضد «الزرقة» ذاتهم؛ حروب كانت في الواقع انتفاضات مواطنين سودانيين غير عرب ضد حكم مركزي همّشهم وجعل السلطة وموارد البلاد حكرا على نخب متحدرة من قبائل حوض النيل العربية. اليوم تشهد ولايات دارفور وكردفان تأجيج نعرات إثنية وحفر جروح حروب لم تلتئم بعد، ليتحالف الجيش مع خصوم الأمس ضد حليفه التقليدي، عرب الغرب. منذ مطلع 2023، يسعى الجيش، بقيادة البرهان، وراء جميع أنواع التحالفات التي بإمكانها هزم خصمه الجديد، مع تركيزه على خصوم «الدعم السريع» من جهة، وشقّ صف تحالف القبائل العربية الداعمة للأخيرة من جهة أخرى. فبحسب تقرير فريق الخبراء ذاته، حاول الجيش إعادة إحياء «حرس الحدود»، وهذا اسم تلطيفي يطلق على مليشيا الجنجويد التي نسب إليها قرار مجلس الأمن رقم 1556 في عام 2004 ارتكاب أبشع الجرائم ضد المدنيين غير العرب، وأمهل الحكومة 30 يوما لنزع سلاح هذه المليشيا ومحاكمة قادتها. ظل القرار حبرا على ورق بينما أعادت الخرطوم تدوير المليشيا واستوعبت عددا من أفرادها لإنشاء «قوات الدعم السريع» بقيادة محمد حمدان دقلو (حميدتي)، أحد مقاتلي الجنجويد.

ولإحداث انقسام داخل قبيلة الرزيقات المتحالفة مع «الدعم السريع»، عمل الجيش أيضا على ضمان انضمام موسى هلال، ابن عم حميدتي وألدّ أعدائه، قائد مليشيا الجنجويد ومؤسّسها، وزعيم «مجلس الصحوة الثوري» حاليا، مستغلا رغبة هلال في الانتقام من حميدتي الذي أطاحه عند اقتحام قوات الأخير مقرّ إقامته في شمال دارفور في عام 2017، متسبّبا في مقتل نجله وعدد من أنصاره وترحيله مكبّلا بالسلاسل إلى الخرطوم التي قضى في أحد سجونها حوالي أربع سنوات، قبل الإفراج عنه في 2021. وبالإضافة إلى شقّ صفّ «الرزيقات»، نجح الجيش في إحداث انقسام داخل أبناء عمومتهم في قبيلة المسيرية، التي تعتبر ثاني أكبر مكوّن في قوات الدعم السريع، وقبيلة الفلاتة التي أصبح أبناؤها يحاربون بعضهم بعضاً في ما يمكن اعتباره أكبر حرب قبلية يشهدها السودان.

أما عن الحشد القبلي الذي قامت به قوات «الدعم السريع»، فلقد تم بمباركة القوات المسلحة ما بعد الثورة، في الفترة التي كان فيها الجيش يراهن على تمكين المليشيا من أجل مساعدته على سحق الثورة المدنية. سهر البرهان شخصيا على تقوية قوات الدعم السريع وتمكينها وتمدّدها وتسليحها بأحدث الأسلحة، وانتداب مئات ضباط الجيش للخدمة في صفوفها، حين كان حميدتي حليفا في الثورة المضادّة، وشريكا في فضّ الاعتصام أمام القيادة العامة في الخرطوم، وفي انقلاب الجيش على الثورة في 25 أكتوبر/ تشرين الأول 2021. سمح الجيش لـ«الدعم السريع» بتجييش القبائل في جل الولايات من دارفور إلى بورتسودان حتى أعلن حميدتي في صيف 2022 أن قواته تضم عناصر تنتمي إلى أكثر من مائة قبيلة. وحضر البرهان حفل تخرج بعض دفعات الدعم السريع الاثني عشر حتى فاق قوام هذه المليشيا المائة ألف مقاتل في إبريل/ نيسان 2023، في حين أنها لم تكن تتجاوز الـ40 ألف مقاتل عند اندلاع الثورة المدنية.

ورغم أن «الدعم السريع» تضم مقاتلين سودانيين من قبائل غير عربية، وأجانب يتحدرون من تشاد والنيجر ومالي وشمال نيجيريا وجمهورية أفريقيا الوسطى، إلا أن القبائل العربية تشكل عماد قواتها في دارفور وكردفان، ورأس حربتها في مواجهة الجيش وحلفائه الجدد. وتتكوّن القبائل العربية في دارفور من قبيلة الرزيقات بكل فروعها، ومعظم أفرادها رعاة إبل (أبالة) في شمال الإقليم، وقبائل ترعى البقر (بقارة) في جنوب دارفور تشمل الرزيقات والتعايشة وبني هلبة والهبانية والمسيرية، بالإضافة إلى قبائل عربية مهاجرة، جلّها بقارة من أصول تشادية.

لعبت التحفيزات المالية التي أغدقتها قوات الدعم السريع على هذه القبائل، وانتصاراتها على الجيش وسيطرتها على أربع ولايات في دارفور، دورا في إعلان معظم القبائل العربية اصطفافها خلف «الدعم السريع» في صيف 2023، لكن العامل الهوياتي أصبح حاضرا بقوة لديها، ما دفع فريق خبراء السودان إلى ملاحظة أن «الحرب قد بلورت شعورا بهوية عربية مشتركة وسط المجتمعات العربية في دارفور و(كردفان)»، جعلها تتّحد في تحالف يعرف باسم «العطاوة»؛ ما دفع الفريق ياسر العطا لاتهام الدعم السريع بالسعي وراء الانفصال وتأسيس «دولة العطاوة» في دارفور. اتهام نفته «الدعم السريع» واستنكرته عدة جهات سودانية تخشى أن تكون بعض الجهات الموالية للجيش تدفع باتجاه انفصال دارفور، مثلما آثر نظام عمر البشير من قبل خيار انفصال جنوب السودان.

لم يتّعظ الجيش من خطايا نظام البشير، وراح يخاطر مرّة أخرى باستنفار المدنيين وتسليح أفراد وقبائل ومليشيات جديدة تحت مظلّة «المقاومة الشعبية»، في محاولة لإيقاف تقدّم الدعم السريع. عمل على ضرب المليشيات بالمليشيات، والجنجويد بالجنجويد، وزج المواطنين في حرب ضد مواطنين، في سلوكٍ يتعارض مع مبادئ الجيوش النظامية. وزادت تعقيدات المشهد السوداني بسماح الجيش لعدة مليشيات جهادية بأن تحارب في صفوفه منذ بداية حربه ضد «الدعم السريع»، أشهرها مليشيا تُدعى «كتيبة البراء بن مالك»، تضم قواتٍ من «الدفاع الشعبي» التي كان عددها قد بلغ عام 2020 نحو مائة ألف مجاهد من شباب الحركة الإسلامية الذين جرى استنفارهم في التسعينيات للقتال ضد الحركة الشعبية في جنوب السودان، بدعوى أن أعضاءها «أعداء العقيدة والوطن». ولقد كشف تحقيق برنامج «بوليغراف» في التلفزيون العربي عن وجود خيط يربط كتيبة البراء بإدارة الاحتياط بالقوات الخاصة المنبثقة من الدفاع الشعبي الذي جرى حلّه بعد الثورة السودانية، وتحويله إلى قوات احتياط تابعة لوزارة الدفاع. أحدث دخول مليشيات جهادية على خط الحرب توازنا في وحشية القتل في صفوف «الدعم السريع» والجيش، وانتشرت شرائط فيديو تظهر جنوداً من الجيش يحتفلون بقطع رؤوس القتلى وإخراج أحشائهم في مشهد داعشي ينذر بالأسوأ. وجود هذه الفئة المتطرّفة داخل تحالف الجيش جعل عديدين من متابعي الشأن السوداني يجزمون أن الإسلاميين داخل الجيش وخارجه يقفون اليوم حجر عثرة في طريق وقف حرب هناك من يتهمهم بالوقوف وراء إشعال فتيلها للحيلولة دون أي تحول ديمقراطي يضع حدّاً لحكم إسلامي - عسكري دام أزيد من ثلاثة عقود.

واقع السودان اليوم يجعل اختزال الحرب في مواجهة بين الجيش و«الدعم السريع» يحول دون فهم وضع شديد التعقيد، خصوصاً بعد دخول قوى إقليمية ودولية عديدة على خط الحرب وظهور أسلحة متطوّرة لم يتم استخدامها من قبل، بما يؤشّر إلى أن أطرافاً خارجية تسعى إلى استمرار القتال لخدمة أجنداتها. ما يحتاجه السودان اليوم ليس حلقة من حلقات سياحة الوساطة السّطحية التي لا تعترف بتعقيدات المشهد السوداني، وإنما إلى مصالحة سودانية - سودانية لرتق نسيج اجتماعي ممزّق، وإعادة بناء السودان على أساس المواطنة واحترام الاختلاف الإثني والديني.

(باحثة مغربية في الدوحة)

# النكبة وسردية المخيّم الكبرى

**سمير الزبن**

أحدث الطرد الإسرائيلي للفلسطينيين في العام 1948 واقعاً كان مستحيلاً بالنسبة لهم، فقد باتوا من دون وطنهم، بين ليلة وضحاها، وتحوّل هذا الوطن على الخريطة السياسية إلى دولة إسرائيل، وما تبقّى من الوطن، الضفة الغربية ضمّته الأردن، وقطاع غزّة خضع للإدارة المصرية. لقد أصبح الفلسطينيون لاجئين في دول الجوار وفي وطنهم أيضاً، ينتمون إلى مكانٍ اختفى عن الخريطة السياسية، وهو ما طرح عليهم أسئلة الوجود والهوية الحادّة في شروطهم المعقدة، هل هم أفراد مشتّتون؟ هل يشكلون جماعة وطنية؟ ما الذي يجمع بينهم بعد أن فقدوا وعاءهم الجغرافي؟ هل هناك جامع حقيقي بينهم؟ هل يملكون هوية وطنية رغم خسارتهم لوطنهم؟ هل يملكون ثقافة مشتركة؟

اختصرت تجربة اللجوء حياة الفلسطينيين الحديثة، فقد عاشوا المنفى على مستويين مندمجين، كمنفى جماعي وكمنفى فردي، فكان الانقطاع استمراراً للعلاقة مع الوطن، فلا هو يعيش هناك، ولا يكفّ عن الانتماء إلى هناك في الوقت ذاته، ما تُرك هناك سيستعاد يوماً، وهذا هو الحلم الفلسطيني الذي اقتات الفلسطينيون عليه، رغم كل النكبات التي تعرّضوا لها في تاريخهم الحديث.

طوال العقود المنصرمة، عاش الفلسطيني في دول الجوار بما يذكّره بعدم انتمائه إلى المكان، ما شكّل أحد الأسباب التي جعلته غير قادر على الانسجام مع المحيط الجديد. وعمل الضغط الخارجي من الدول المضيفة بعدم الرغبة به، عاملاً إضافيا لإنتاج «المخيّم» جماعية، وأخذ طريقه إلى الحالة الفردية، وأصبح هناك أبناء منفى، ليس بمعنى الانتماء فحسب، بل بالولادة أيضا. تشتّت الفلسطينيون عام 1948 في الدول المجاورة التي استضافتهم على مضض وعلى أساس مؤقت. وهكذا تغيرت طبيعة الجماعة الفلسطينية بشكل متزايد مع تغير المكان الذي يعيشون فيه، وبات عليهم أن يخترعوا حياتهم ووطنهم من تشظّي المنافي وتناثر السكان، فعندما اختفى الوطن بات على الفلسطينيين أن يكونوا بديلاً عن بلادهم التي اختفت تحت مسمّى «إسرائيل» أيضاً.

لأن الاقتلاع شتت الفلسطينيين، كان عليهم استبدال الجغرافيا بالخيّال ليعيدوا صناعة فلسطين في أماكن لجوئهم، لم تكن وظيفة هذا الخيّال الإبداعية الحفاظ على الوطن السليب من النسيان فحسب، مع أن هذه كانت إحدى مهمّاته التاريخية الكبرى، بل كان على هذا الخيّال (وعلى الرغم من اختفاء الوطن الفلسطيني) أن يشتق المستقبل الفلسطيني أيضاً. أعادت التجمّعات الفلسطينية تشكيل نفسها مجتمعاً واحداً في المنافي بوصفه مجتمعاً جديداً وحديثاً، وبنى مشروعه الوطني بالتضادّ مع المنفى. وبذلك تحوّل من ضحية عارية في منفى نهائي، إلى ضحية صاحبة مشروع تاريخي، تستحقّ استعادة حقوقها.

لم يعنِ هذا أن المنفى لم يكن كارثة على الفلسطينيين، فهم فقدوا القدرة على الإمساك بحياتهم منذ فقدانهم وطنهم، وباتوا يعيشون في بلاد الآخرين، ولو كان هؤلاء إخوة وأشقاء. وهذا ما جعل شروط لجوئهم مختلفة، حيث حسد الضحايا بعضهم بعضاً، فحسد اللاجئ في لبنان المحروم من العمل، اللاجئ في سورية الذي مُنح حقّ العمل، وحسد اللاجئ في سورية الذي لم يُمنح حقوقاً سياسية، وحدّدت ملكيته بشقة سكنية واحدة شرط أن يكون متزوّجاً اللاجئ في الأردن الذي منح المواطنة وكل الحقوق السياسية.

لا مبالغة في القول إن الهوية الوطنية الفلسطينية أكثر تبلوراً من شقيقتها العربيات بحكم الاقتلاع. ليس بسبب ميزاتٍ في العيش الفلسطيني، بقدر ما هو بسبب عيب في هذا العيش الذي أنتجه المنفى، فباتَ على الفلسطينيين أن ينتجوا علاقة مع وطنهم المسلوب أكثر وضوحاً من البلاد العربية التي لم تُسلب من سكّانها، ما جعل رابطها الوطني أقلّ تبلوراً بحكم غياب التهديد الوجودي الذي تعرّض الفلسطينيون له، فالحياة الثابتة والمستقرّة والمتجانسة التي عاشها الفلسطينيون في وطنهم قبل الاقتلاع، باتت أوضح في المنافي، وإذا كانت الجغرافيا قد اختفت، فهي لم تغِب من حياة الفلسطينيين في المنافي. الاستقرار الذي لم ينتبه الفلسطينيون له، وهم يعيشون في بلادهم، باتوا يدركونه عندما فقدوه، فما كان منهم إلا أن أدمجوا الوطن المستقرّ في المنفى القلق. لقد استطاع الفلسطينيون، عبر هذه العملية، أن يُرقعوا المنفى بقطع الوطن التي استعادوها في منفاهم، حتى يصبح المنفى قابلاً للاحتمال. لذلك أخذت الحارات والمحلات التجارية الصغيرة والبائسة في المخيّمات أسماء المدن والقرى والجغرافيا الفلسطينية. بذلك أخذت الأشياء الصغيرة في الحياة الفلسطينية معناها المتجاوز قيمتها، وأخذت دلالاتٍ ما ورائية، الصور الفوتوغرافية، الملابس، الأشياء المنتزعة من مكانها الأصلي، طقوس الكلام والعادة. و«جميعها أعيد إنتاجه بكثرة وكبرت، وحوّلت إلى فكرة أساسية، وطرزت وتنوقلت كخيوط في نسيج العلاقات التي نستعملها، نحن الفلسطينيين، لنربط أنفسنا بهويتنا ولنربط الواحد بالآخر». لقد أدّى ضياع «ثبات الجغرافيا» وضياع «تواصل الأرض» إلى ضياع قدرة الفلسطينيين على أن يتشابهوا إلا بوصفهم «منفيين»، على حد تعبير إدوارد سعيد.

> استهلك المخيّم المؤقت حيوات أجيال من الفلسطينيين، وأصبح له تكوينه التاريخي والاجتماعي والسياسي الخاص، وبات سرديةً كبرى من سرديات التجربة الفلسطينية

استهلك المخيّم المؤقت حيوات أجيال من الفلسطينيين، وأصبح له تكوينه التاريخي والاجتماعي والسياسي الخاص، وبات سرديةً كبرى من سرديات التجربة الفلسطينية، ليست سرديةً لمؤقت يتلاشى سريعاً في منفىً لا يريد أن ينتهي، وليست سردية مؤقتة في انتظار وطنٍ تحققت العودة له، فبات تاريخياً وذكرى. وفي هذا الانتظار الطويل، تحوّل المخيّم إلى وطن ثانٍ، وبات امتداداً لفلسطين أو بديلاً لها، فقد أصبح للفلسطينيين وطن من طابقين، إذا جاز التعبير، وطن اليوم وهو المخيّم، ووطن الحقّ التاريخي، وهو فلسطين. ولأن الفلسطينيين لم يعترفوا بأن الوجود الطويل في أرض الآخرين يحوّلهم إلى ناسٍ آخرين، ينتمون إلى غير البلاد المسلوبة، ويفقدهم الصلة بوطنٍ سينتظرونه، لأن لا وطن لهم غيره. يعتبرُ أهالي المخيّم أنفسهم نسل فلسطين، وليسوا نسل آبائهم، الذين كانوا الوسيلة لجعلهم ينتمون إلى مكانٍ لم يولدوا فيه، ولدوا بعيداً عنه، لكنهم ولدوا منه على بقعة خارجية تنتمي إليه كأي بلدة أو قرية أو مدينة فلسطينية، هذه البقعة هي: المخيم.

(كاتب فلسطيني في استوكهولم)

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد (Fadaat Media Ltd)

رئيس التحرير معن البياري ■ مدير التحرير ارنست خوري ■ المدير الفني إميل منعم ■ السياسة جمانة فرحات ■ الاقتصاد مصطفى عبد السلام ■ الثقافة نجوان درويش ■ منوعات ليال حداد ■ المجتمع يوسف حاج علي ■ الرياضة نبيل التليلي ■ تحقيقات محمد عزام ■ مراسلون نزار قنديل

المكاتب
■ المكتب الرئيسي، لندن
Ealing Cross, Second floor, 85 Uxbridge Road, London, W5 5TH
Tel: 00442045801000
■ مكتب الدوحة
الدوحة ـ برج الفردان ـ لوسيل ـ الطابق الـ 20 ـ
هاتف: 0097440190600

■ مكتب بيروت
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية west end 33
هاتف: 009611567794 - 009611442047
■ البريد الإلكتروني: Email: info@alaraby.co.uk
■ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: 97440190635+ جوال: 97450059977+
■ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads